

**تخريج حديث**

**نهى النبي ﷺ آل الوليد بن المغيرة**

**عن التسمي باسم «الوليد»**

إعداد

الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان الشايع

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد؛

فإنَّ مما اشتهر من الحديث في السِّيَرِ أحاديثَ في ذمِّ التسمية باسم "الوليد"، وهي كانت في المقام الأول في شأن آل الوليد بن المغيرة، وفي بعض طرقها وصف ذلك الاسم بأنه من أسماء الفراعنة، فاختلف الناسُ لذلك في هذه المسألة، تبعاً لما يرون في درجة الحديث وقوته أو ضعفه.

وقد رأيت أن أجمع روايات ذلك الحديث، ثم أخرجها وأدرسها دراسةً نقديةً حديثة لأتبيّن وجه الصواب في ثبوت الحديث، ثم ليتبيّن بذلك أثره في تحقيق الحكم الشرعي في مسألة التسمي باسم الوليد .

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، وهي :

الأول : جمع طرق الحديث وتصنيفها ونقدها .

الثاني : أقوال العلماء في ثبوت الحديث .

الثالث: القول الراجح في درجة الحديث .

وفي كلِّ مبحث منها مطالب، ثم خاتمة فيها تلخيص نتائج البحث .

ثم ألحقت بالبحث ثلاثة فهارس؛ للأحاديث، وللمراجع، وللموضوعات .

وسلكت في عرض طرق الحديث طريقة علماء العلل، كما بينت ذلك في

التمهيد للمبحث الأول .

فأسأل الله تعالى أن يجعل العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله نافعاً لكتابه وقارئه،

والله تعالى الموفق والمستعان .

## المبحث الأول

### جمع طرق الحديث وتصنيفها

#### تمهيد :

قد رُوي هذا الحديث من عدة طرق، فقد روي من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً، ومن حديث الزهري مرسلاً، ومن حديث أم سلمة رضي الله عنها، ومن طرق أخرى غيرها. وقد بدأت بحديث سعيد بن المسيب المرسل لأنه أشهر طرق هذا الحديث، وعليه مدار أكثر أسانيده.

ومنهجي في ذكر الطرق وتصنيفها هو أني لا أعدُّ الرواية التي يهَم فيها راويها فيرويها من حديث صحابيٍّ وهي من حديث غيره؛ لا أعدُّ مثل هذه طريقاً مستقلة، فلا أفرد لها عنواناً في الجمع والتصنيف إذا تحقق بكلام أئمة العلل أنها وهمٌّ وأنَّ الحديث راجعٌ إلى حديث الصحابيِّ الأول.

أولاً : حديث سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا

هذا الحديث مداره على رواية إمام أهل الشام الحافظ الفقيه أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٧هـ) <sup>(١)</sup>، عن الإمام الحافظ الكبير ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: « وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلْمَةَ غُلَامٌ فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، فَقَالَ رَسُولُ ﷺ: تَسْمُونُ الْوَلِيدَ بِأَسْمَاءِ فِرَاعِنْتِكُمْ، سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُسَمَّى الْوَلِيدَ هُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ ». .

وقدر رواها عن الأوزاعي جمع من أصحابه .

والنظر في هذه الرواية من جهتين :

١ - تحقيق الصواب من رواية الأوزاعي لفظاً وإسناداً .

٢ - مقارنة روايته برواية غيره من الأئمة ممن شاركه في أصل هذه الرواية عن الزهري .

ونذكر هنا الأمر الأول ، ويأتي ذكر الثاني .

روايات أصحاب الأوزاعي وما عند بعضهم من اختلاف:

الذي وقفت عليه هو رواية خمسة من أصحاب الأوزاعي، فأذكرها وأذكر ما وقفت عليه في بعضها من اختلاف:

١ - رواية الهُقل بن زياد <sup>(٢)</sup> عن الأوزاعي:

(١) ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٨٨/٧)، وتهذيب الكمال للمزي (٣٠٧/١٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٧/٧).

(٢) السكسكي مولاهم الدمشقي، كاتب الأوزاعي، سكن بيروت، وهُقل لقب واسمه عبد الله أو

أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق<sup>(١)</sup> من طريق كتاب "الزهريات" لمحمد بن يحيى الذهلي الحافظ المعروف، عن الحكم بن موسى<sup>(٢)</sup>، عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي، بالإسناد واللفظ الذي تقدّم، والهقل أحفظ أصحاب الأوزاعي وأثبتهم وأضبّطهم لحديثه، ولذلك قدمت روايته .

٢- رواية الوليد بن مسلم<sup>(٣)</sup> عن الأوزاعي:

أخرجها البيهقي في "دلائل النبوة"<sup>(٤)</sup>، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق من طريق البيهقي ومن طريقٍ أخرى غيره<sup>(٥)</sup>، ومن طريق يعقوب بن سفيان في "المعرفة"<sup>(٦)</sup>؛ كلهم من حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، باللفظ والإسناد الذي تقدم، وفي آخره: «قال أبو عمرو [ هو الأوزاعي ] : فكان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه فانفتحت الفتن على الناس والهرج» .

= محمد، ثقة يكاد يتفق الحفاظ على أنه أثبت أصحاب الأوزاعي وأحفظهم، ت ١٧٩هـ،

(تهذيب الكمال: ٢٩٢/٣٠، وسير أعلام النبلاء: ٣٢٩/٨).

(١) تاريخ دمشق (٦٣/٣٢٣).

(٢) الحكم بن موسى القنطري الزاهد، أبو صالح البغدادي، ثقة من رجال صحيح مسلم، وقال ابن

حجر: صدوق من العاشرة، ت ٢٣٢هـ. (تهذيب الكمال: ١٣٦/٧، والتقريب:

ترجمة ١٤٧٠).

(٣) القرشي، أبو العباس الدمشقي، ثقةٌ مكثّر من حفاظ أهل الشام وكبار أصحاب الأوزاعي، وكان

يدلس عنه تدليساً شديداً، قال ابن حجر: ثقة كثير التدليس والتسوية، ت ١٩٥هـ. (تهذيب

الكمال: ٨٦/٣١، والتقريب: ترجمة ٧٥٠٦).

(٤) دلائل النبوة (٥٠٥/٦-٥٠٦).

(٥) تاريخ دمشق (٦٣/٣٢٢-٣٢٣).

(٦) القول المسدد في الذب عن المسند للحافظ ابن حجر (ص ١٣-١٤).

فهذا القول استنباطٌ من الأوزاعي وليس هو من الرواية نفسها.

وأخرج الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في المستدرک<sup>(١)</sup> من طريق نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « ولد لأخي أم سلمة غلاماً فسمّوه الوليد، فذكر ذلك لرسول ﷺ فقال : سمّيموه بأسامي فراعنتكم، ليكون في هذه الأمة رجلٌ يُسمّى الوليد هو شرٌّ على هذه الأمة من فرعون على قومه » .

والرواية في كتاب "الفتن" لنعيم بن حماد<sup>(٢)</sup>، ونعيم فيه ضعف<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup>: « ذكر أبي هريرة فيه من أوهام نعيم بن حماد » .

٣ - رواية بشر بن بكر<sup>(٥)</sup> عن الأوزاعي:

أخرجها البيهقي في دلائل النبوة<sup>(٦)</sup>، ومن طريقه ابن عساكر<sup>(٧)</sup>؛ من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي، بالإسناد واللفظ المتقدم.

(١) المستدرک (٤/٤٩٤).

(٢) كتاب الفتن (١/١٣٣).

(٣) نعيم بن حماد بن معاوية الخزازي، أبو عبد الله المروزي، روى عنه البخاري مقروناً، فقيهٌ فرضي صاحب سنة شديدٌ على الجهمية ونحوهم، حافظٌ أكثر انتقدوا عليه أخطاءً وغرائب ومناكير وكثرة رواية عن الضعفاء، سكن مصر، قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، ت ٢٢٧هـ. (تهذيب الكمال: ٤٦٦/٢٩، والتقريب: ترجمة ٧٢١٥).

(٤) فتح الباري (١٠/٥٩٦).

(٥) بشر بن بكر التنيسي، أبو عبد الله البجلي، دمشقي الأصل، قال ابن حجر: ثقة يغرب، ت ٢٠٥هـ. (تهذيب الكمال: ٩٥/٤، والتقريب: ترجمة ٦٨٣).

(٦) دلائل النبوة (٦/٥٠٥).

(٧) تاريخ دمشق (٦٣/٣٢٣).

٤- رواية محمد بن كثير<sup>(١)</sup> عن الأوزاعي:

أخرجها ابن عساكر<sup>(٢)</sup> من طريق كتاب الزهريات للذهلي، وهو من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي، ولكنه جعل الإسناد عن الزهري مرسلًا، ولم يذكر فيه سعيد بن المسيب، ومحمد بن كثير فيه ضعف وقول أصحاب الأوزاعي الآخرين الثقات مقدّم على قوله.

٥- رواية إسماعيل بن عياش<sup>(٣)</sup> عن الأوزاعي:

أخرجها الإمام أحمد في المسند<sup>(٤)</sup> من طريق أبي المغيرة<sup>(٥)</sup> عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهذه الرواية خطأ من إسماعيل بن عياش، قال الإمام الدارقطني في كتاب العلل<sup>(٦)</sup>: « غير إسماعيل يرويه عن الأوزاعي ولا يذكر فيه (عن عمر) وهو الصواب ».

وقال ابن عساكر<sup>(٧)</sup>: « رواه الوليد بن مسلم وهقل بن زياد ومحمد بن كثير

(١) ابن أبي عطاء الثقفي مولاهم الدمشقي، كان صالحاً ويتساهل في الرواية فضغفه، قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، ت ٢١٦هـ. (تهذيب الكمال: ٣٢٩/٢٦، والتقريب: ترجمة ٦٢٩).

(٢) تاريخ دمشق (٦٣/٣٢٣).

(٣) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، ثقة فيما روى عن الشاميين، ت ١٨١هـ. (تهذيب الكمال: ١٦٣/٣، والتقريب: ترجمة ٤٧٧).

(٤) مسند الإمام أحمد (١/٢٦٥) ط مؤسسة الرسالة.

(٥) عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي، ثقة ت ٢١٢هـ. (تهذيب الكمال: ٢٣٧/١٨، والتقريب: ترجمة ٤١٧٣).

(٦) علل الدارقطني (١/١٥٩).

(٧) تاريخ دمشق (٦٣/٣٢٢).

وبشر بن بكر عن الأوزاعي فلم يذكره عمر في إسناده وأرسلوه .

وقد طعن ابن حبان في الحديث من طريق سعيد عن عمر هذا وأبطله، ولكن كلامه — وإن قاله في ذكر هذه الطريق — إلا أنه متوجه على أصل الحديث، فلذلك أحررنا ذكر كلامه إلى المبحث التالي.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة<sup>(١)</sup> من طريق إسماعيل بن أبي إسماعيل<sup>(٢)</sup> عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد مرسلاً، ثم جعل قول الأوزاعي المذكور في طريق الوليد بن مسلم التي تقدمت؛ جعله من كلام الزهري. فلحق إسماعيل بن أبي إسماعيل على إسماعيل بن عياش إسناداً ولفظاً.

فأما اللفظ فإنه جعل قول الأوزاعي: « فكان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه فانفتحت الفتن على الناس والهرج » ؛ جعله من كلام الزهري، وقد تقدم أنه كلام الأوزاعي نفسه.

وأما الإسناد فإنه جعل إسماعيل بن عياش موافقاً لسائر أصحاب الأوزاعي في رواية الحديث عن سعيد بن المسيب مرسلاً، ولم يرو إسماعيل بن عياش الحديث كذلك، بل خالف أصحاب الأوزاعي، قال الدارقطني<sup>(٣)</sup>: «يرويه الأوزاعي واختلف عنه؛ فرواه إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد عمر» .

(١) بغية الباحث بزوائد مسند الحارث للهيثمي (حديث ٨٠٤).

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن سليمان المؤدب، من شيوخ الحارث، ضعفه الدارقطني. (لسان الميزان: ٣٩٣/١).

(٣) علل الدارقطني (١/١٥٩).

فهذا بيِّن أنَّ المعروف المحفوظ عند الأئمة عن إسماعيل بن عياش هو هذا؛ أنه خالف أصحاب الأوزاعي في الرواية، فجعل إسناد الحديث عن سعيد عن عمر، وهم يجعلونه عن سعيدٍ مرسلًا.

وإسماعيل بن أبي إسماعيل لا يعول على روايته ولا على خلافه.

خلاصة صحيح الروايات عن الأوزاعي:

نخلص مما تقدّم إلى أنَّ الأوزاعي قد ثبت عنه من رواية ثقات أصحابه رواية الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا، ولا يصحُّ وصل الحديث من طريقه عن أيٍّ من الصحابة.

وأنه ثبت عنه رواية الحديث بلفظ: « ولد لأخي أم سلمة غلامٌ فسّمّوه الوليد، فقال رسول ﷺ: تُسمُّون الوليد بأسماء فراعنتكم، سيكون في أمي رجلٌ يُسمّى الوليد هو أشدُّ على أمي من فرعون لقومه ». .

فهذه رواية الأوزاعي الثابتة الصحيحة عنه إسناداً وممتناً، وسيأتي مقارنتها برواية غيره من أصحاب الزهري في الطريق التالية.

ثانياً: حديث الزهري عن النبي ﷺ

وقد قدمتها هنا على حديث أم سلمة لارتباطها بالطريق التي قبلها، وهي ما أخرج عبد الرزاق في المصنّف<sup>(١)</sup> قال: « أخبرنا معمرٌ عن الزهري قال: أراد رجلٌ أن يسمّي ابناً له الوليد فنهاه رسول الله ﷺ وقال: إنه سيكون في أمي رجلٌ يقال له الوليد يعمل في أمي بعمل فرعون في قومه ». .

(١) المصنّف (٤٣/١١).

وكذلك أخرجه عبد الرزاق في الجزء الثاني من أماليه بهذا الإسناد<sup>(١)</sup>.

فقد خالف معمر الأوزاعي في هذا الحديث؛ فروى قوله: « سيكون في أمي رجل يُسمَى الوليد هو أشدُّ على أمي من فرعون لقومه »؛ رواه عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم يسنده إلى سعيد بن المسيب، ورواه الأوزاعي عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ مرسلاً.

والذي ينبغي تقريره هاهنا أن الزهري إمام حافظ متقن معهود منه الحرص على التَّقْصِي وإظهار مستنده فيما يروي، وليس من عادته أن يدع الإسناد وهو يحفظه، ومن أجل ذلك عدَّ العلماءُ مراسلاته أضعف المراسيل، لأنه لم يدع ذكر إسنادها وعنده فيها شيءٌ ذو بال<sup>(٢)</sup>.

وهو بذلك يختلف عن مثل الحسن البصري ونحوه ممن يرسلون كثيراً مما هو محفوظٌ عندهم بالإسناد، قال مبارك بن فضالة<sup>(٣)</sup>: « شهدت الحسن، وقال له إبراهيم بن إسماعيل الكوفي: نحبُّ أن تُسندَ لنا؛ قال: سل، قال: حديثك في قيام الساعة، قال: حدثني به ثلاثة؛ حدثني جابر بن عبد الله وحدثنيه أنس بن

(١) الأمالي في آثار الصحابة (ص ١٠٨)، وقال الحافظ ابن حجر (فتح الباري: ٥٨٠/١٠): (وأخرجه البيهقي في الدلائل أيضاً من رواية بشر بن بكر عن الأوزاعي، وأخرجه عبد الرزاق في الجزء الثاني من أماليه عن معمر؛ كلاهما [يعني معمرًا والأوزاعي] عن الزهري عن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: ولد لأخي أم سلمة ولد... الحديث، والظاهر أنه سبق نظر أو وهم من الحافظ، فالذي في الجزء الثاني من الأمالي هو كالذي في المصنف، ليس فيه ذكر سعيد بن المسيب.

(٢) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٥/١).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣١٥).

مالك وحدثنيه عبد الله بن قدامة العنبري - وكان أمراً صدق - عن الأسود بن سريع، فما سأله يومئذ عن شيء إلا أسند، فخرجوا وقالوا: كنا نُخدع عن هذا الشيخ « ، فتفريق أهل العلم بين مراسلاتهما مستنده استقراء عادة كل منهما.

وعلى ذلك فإنه لا بدّ من المفاضلة بين رواية الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مراسلاً، وبين رواية معمر عن الزهري عن النبي ﷺ مراسلاً، لأنّ إرسال سعيد له قوةً بخلاف إرسال الزهري الذي هو من أضعف المراسيل.

### المفاضلة بين رواية الأوزاعي ومعمر:

معمر بن راشد الأزدي البصري من أصحاب الزهريّ المقدمين، وأكثر النقاد على أنه مقدّم - في الزهري - على الأوزاعي<sup>(١)</sup>، وروايته صريحة في أنّ قوله في الحديث: « سيكون في أمي رجلٌ يقال له الوليد يعمل في أمي بعمل فرعون في قومه » ، هو مما أرسله الزهري، وقد قدمنا أنّ الزهري لو كان يحفظ ذلك عن راوٍ يستحقُّ أن يُذكر لذكره، وأما رواية الأوزاعي فإنها تجعل الرواية عن سعيد بن المسيب.

وعلى ذلك فالذي يترجّح لي صوابه أنّ لفظ رواية الأوزاعي عن الزهري قسمان:

١ - قوله: « ولد لأخي أم سلمة غلامٌ فسّمّوه الوليد ، فقال رسول ﷺ :

(١) راجع تفصيل ذلك في شرح علل الترمذي (٢/٦٧١).

تُسَمُّونَ الوليدَ بأسماءِ فراعنتكم» .

فهذا اللفظ شواهدة وافرة، وسيأتي ذكر ذلك، وحرِيٌّ أن يكون ثابتاً من رواية سعيد بن المسيَّب المخزومي مرسلاً، فهو شأنٌ يخصُّ بني مخزوم.

٢ - وأما قوله: « سيكون في أمي رجلٌ يُسَمَّى الوليد هو أشدُّ على أمي من فرعون لقومه » ، فهذا لفظٌ رواه الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب مرسلاً، وخالفه فيه معمرٌ فجعله من مراسيل الزهري نفسه.

ورواية معمر أقرب وأحرى بالصواب، فإنَّ هذا اللفظ لا شواهد له وهو إلى النكارة أقرب، لأنه من أخبار الفتن وأشراط الساعة، ولم يأت في رواياتهما الصحيحة أو المقاربة ما يشهد له.

فالذي يترجَّح أن هذا اللفظ (الثاني) إنما هو من مراسلات الزهري كما قال معمر، وليس هو من مراسلات سعيد بن المسيَّب كما قال الأوزاعي، فيكون الأوزاعيُّ قد جمع في روايته لفظين من روايتين، كلاهما عنده عن الزهري، فأدَّى إحداهما على وجهها، وحمل الأخرى على إسناد الأولى وخالفه معمرٌ في إسنادها.

ومما يدلُّ على أن الأوزاعيُّ قد جمع لفظي الرويتين في سياق واحد أن في سبك اللفظين في سياق واحدٍ أمراً غير مألوف في الأحاديث النبوية ، فإنَّ فيه « وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلْمَةَ غُلَامٌ فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تُسَمُّونَ الْوَلِيدَ بِأَسْمَاءِ فِرَاعِنْتِكُمْ ، سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُسَمَّى الْوَلِيدَ هُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ » ، فإنه لا رابطٌ شرعيٌّ بين آخر الحديث وأوله، فليس من معهود الشريعة أنَّ تعللَّ النهي الحاضر الناجز بأمرٍ سيكون في المستقبل وهو

حال النهي عنه عدم لم يوجد، ذلك أن سياق الحديث يقتضي النهي عن اسم الوليد لأن سيكون في زمانٍ مستقبلٍ اسماً لرجلٍ تلك صفته، وهذا غريبٌ ليس مما له نظيرٌ شرعيٌّ، لأن الشريعة تُعَلِّل الأمر والنهي بأمرٍ متحققة موجودة. فظاهر الأمر أن الأوزاعيَّ جمع في هذا السياق لفظي روايتين كلاهما عنده عن الزهري، وكلاهما مرسلٌ، ولكن الرواية الأولى من مراسلات سعيد بن المسيب، ومضمونها كراهية اسم الوليد لآل الوليد بن المغيرة لأنه من أسماء فراعنتهم، والمقصود الوليد بن المغيرة نفسه، والرواية الثانية من مراسلات الزهري نفسه، ومضمونها الإخبار بأنه سيكون في الأمة فرعوناً اسمه الوليد. وجمَعُ الروايات في سياقٍ وسبكٍ واحد هو معهودٌ عند الأئمة الحفاظ، ولكن الجمع هنا تخلله وهم.

فإن قال قائل : فأين أصحاب الزهريُّ لم يرووا عنه ما روى الأوزاعي؟ فالجواب أن الحديث ليس من مشهور حديث الزهري الذي في الأحكام، ولا هو من المغازي، وإنما هو في شأنٍ مستقلٍّ لا يُذكر إلا لمناسبة، فالسبب في قلة ذكر الزهري له وتفرد بعض أصحابه به عنه حاصلٌ متحققٌ.

ثالثاً : حديث أم سلمة عن النبي ﷺ

يرويه محمد بن إسحاق صاحب السيرة<sup>(١)</sup> عن محمد بن عمرو بن عطاء<sup>(٢)</sup>

(١) محمد بن إسحاق بن يسار القرشي المطلي مولا هم المدني، من أئمة العلم بالسيرة، مكثر صدوق في الجملة ومن الأئمة من يضعفه، وعنده تدليس وفيه تشيع يسير، قال ابن حجر: صدوق يدلُّس، ت ١٥٠هـ. (تهذيب الكمال: ٤٠٥/٢٤، والتقريب: ترجمة ٥٧٦٢).

(٢) محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري المدني، ثقة جليل، من رجال الكتب الستة، ت في آخر خلافة هشام بن عبد الملك. (تهذيب الكمال: ٢٦/٢١٠، والتقريب: ترجمة ٦٢٢٧).

عن زينب بنت أم سلمة<sup>(١)</sup> عن أمها أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها قالت: « دخل علي النبي ﷺ وعندي غلامٌ من آل المغيرة اسمه الوليد فقال: من هذا يا أم سلمة؟ قالت هذا الوليد، فقال النبي ﷺ: قد اتخذتم الوليد حناناً، غيروا اسمه فإنه سيكون في هذه الأمة فرعونٌ يقال له الوليد » .

أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث<sup>(٢)</sup>، وابن عساكر<sup>(٣)</sup>، من طريق ابن إسحاق. قال الحافظ في الفتح<sup>(٤)</sup>: « وهذا سندٌ جيد » .  
ومعنى (اتخذتم الوليد حناناً)، أي جعلتموه معظماً تحنون إلى ذكره وتصغى قلوبكم إلى تجديده ذكره، وليس المقصود بذلك أنكم اتخذتم الاسم نفسه حناناً، فالاسم المجرد من مسمى ليس شيئاً يمكن أن يتخذ حناناً.

وابن إسحاق ليس بذاك الثبت، ولكن تقوى روايته إذا روى السيرة، ولذلك فإن أول روايته موافقٌ للمشهور الذي روى غيره، وأما تعليل النهي بأنه سيكون في هذه الأمة فرعونٌ يقال له الوليد فهو مخالفٌ للعلة المنصوصة في الحديث نفسه، فإن العلة المنصوصة في الحديث هي أن الإصرار على هذه التسمية إحياءٌ لذكر الوليد بن المغيرة؛ فيه إشعارٌ بتعظيم عدوِّ الله ورسوله، بلغ من عداوته أن أنزل الله تعالى فيه قرآناً يُتلى، وهذه علةٌ تخصُّ آل الوليد دون

(١) زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، ربيبة النبي ﷺ بنت زوجه أم المؤمنين أم سلمة، ولدت بالحبيشة، من فضليات الصحابيات اللاتي روي عنهن العلم، ت ٧٣هـ. (تهذيب الكمال: ١٨٥/٣٥، والتقريب: ترجمة ٨٦٩٤).

(٢) فتح الباري (١٠/٥٩٧).

(٣) تاريخ دمشق (٦٣/٣٢٤).

(٤) فتح الباري (١٠/٥٩٧).

غيرهم، فيكون ما في الحديث خاصاً لهم من دون سائر الأمة، فلا يناسب — بعد ذلك — أن يُعلَّل النهي بعلّةٍ عامّةٍ تجعل النهي عامّاً للأمة.

وللحديث عن أمّ سلمة وجهٌ آخر أخرج به ابن سعد في الطبقات<sup>(١)</sup> عن الواقدي قال: « وكان الوليد بن الوليد سمي ابنه الوليد فقال رسول الله ﷺ: ما اتخذتم الوليد إلا حناناً! فسماه عبد الله ». .

والواقدي ضعيفٌ جداً في رواية الحديث (أحاديث الأحكام)، وأما السيرة التي منها هذه الرواية فإنّ روايته تُذكر ويستأنس بها، ولا يعتمد عليها قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: « الواقدي ل يُحتجُّ به إذا انفرد، لكن لا ريب في علمه بالمغازي واستعلام كثير من تفاصيلها من جهته، ولم نذكر عنه إلا ما أسندناه عن غيره ». .

وما روى الواقدي موافقٌ لأول حديث ابن إسحاق وهو من السيرة، وليس فيه ما في حديث ابن إسحاق من التعليل بأنه سيكون في الأمة فرعون اسمه الوليد.

### الخلاصة في درجة حديث أم سلمة:

الحديث الذي روى ابن إسحاق أوله في شأنٍ من السيرة وهو قوله: « دخل عليّ النبي ﷺ وعندي غلامٌ من آل المغيرة اسمه الوليد فقال: مَنْ هذا يا أم سلمة؟ قالت هذا الوليد، فقال النبي ﷺ: قد اتخذتم الوليد حناناً، غيروا اسمه » ،

(١) الطبقات الكبرى (٤/١٣٣).

(٢) الصارم المسلول (ص ٧٥).

وابن إسحاق عالم بالسيرة.

ووجهه عدّ هذا من السيرة أنه علّل فبيهم عن هذا الاسم بعلّة هي عندهم خاصةً دون غيرهم، وهي تعظيمهم عدوّاً لله بإحياء اسمه، فليس فبيهم عن اسم الوليد لأمر شرعيّ في الاسم نفسه، وإنما هو من أجل حال خيفت منهم، فالنهي خاصٌّ متعلّق بالحال وليس بالاسم.

وأما آخر حديثه وهو قوله: « فإنه سيكون في هذه الأمة فرعونٌ يقال له الوليد » فهو في الأحكام، لأنها علّة تشريعيةٌ عامةٌ للأمة في اسم الوليد لا تقف عند آل المغيرة، وهذا لا بدّ فيه من أسانيد قوية تُثبت حكم التحريم، وقد تقدم أنه لا يصحُّ نسبة التعليل بهذه العلة إلى الشريعة

## رابعاً: حديث أبان بن عثمان عن النبي ﷺ مرسلًا

قال الزبير بن بكار في كتابه "جمهرة نسب قريش وأخبارها" <sup>(١)</sup>: «حدثني إبراهيم بن حمزة <sup>(٢)</sup>، قال حدثني إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس <sup>(٣)</sup>، عن أيوب بن سلمة <sup>(٤)</sup>، عن أبان بن عثمان <sup>(٥)</sup> قال: دخل الوليد بن الوليد بن المغيرة وهو غلامٌ على رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يا غلام ما اسمك؟ قال: أنا الوليد بن الوليد بن الوليد بن المغيرة، قال: ما كادت بنو مخزوم أن تجعل الوليد إلا رباً، لا ولكن أنت عبد الله.»

والوليد المذكور في الحديث الذي غُيِّرَ اسْمُهُ إلى "عبد الله" هو الجَدُّ المباشر لراوي الحديث عن أبان؛ أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة، فهو أبو أبيه، وقد عُمِّرَ أيوب عمراً طويلاً.

(١) جمهرة نسب قريش (٢/٧٣٢).

(٢) إبراهيم بن حمزة الزبيري، من شيوخ الزبير عالم بالنسب، وليس من أهل رواية الحديث فلم أجد له ترجمة، انظر مقدمة جمهرة نسب قريش للزبير (١/٦١).

(٣) مولى كثير ابن الصلت، مدني، منكر الحديث. (التاريخ الكبير للبخاري (١/٣٨٠)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١/٩٨).

(٤) أيوب بن سلمة المخزومي، عمُّ جده خالد بن الوليد، وُلِدَ في عهد معاوية وعُمِّرَ طويلاً حتى صارت إليه موارث آل خالد بن الوليد لما مات آخرهم وانقرضوا فيما بين سنة ١٣٠-١٤٠هـ، ومات في عهد المنصور، فله ذكرٌ في عهده سنة ١٤٥هـ، وليس رواة الحديث المعروفين، له ذكرٌ في كتب النسب والأخبار، وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٩٨/١٠).

(٥) أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي، أبو سعيد المدني، تابعيٌ فقيه ثقة، ت ١٠٥هـ. (تهذيب الكمال: ١٦/٢، والتقريب: ترجمة (١٤٢)).

وأيوب لا تعرف حاله، ولكن تُذكر روايته هنا على أنها خبرٌ يخصُّ أسرته؛  
أنه قد تواتر عندهم أن جدّه الوليد قد غيّر اسمه في عهد النبي ﷺ.

وأما قوله: (ما كادت بنو مخزوم أن تجعل الوليد إلا ربا)؛ "رباً" هاهنا بمعنى  
"حناناً" في الروايات التي تقدّمت والتي تأتي.

خامساً: حديث إسماعيل بن أيوب المخزومي رسلاً

قال الحافظ أبو القاسم الطبراني<sup>(١)</sup>: « حدثنا محمد بن أبان الأصبهاني<sup>(٢)</sup>،  
حدثنا محمد بن عبادة الواسطي<sup>(٣)</sup>، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري<sup>(٤)</sup>، حدثنا عبد  
العزیز بن عمران<sup>(٥)</sup>، حدثنا إسماعيل بن أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن  
الوليد بن المغيرة أن الوليد كان محبوباً بمكة... » .

ثم ذكر قصته إلى أن قال: « ودخل إلى أم سلمة وبين يديها صبيٌّ وهي  
تقول...، فقال: إن كدتم لتتخذون الوليد حناناً، فسماه عبد الله » .

وإسماعيل بن أيوب في إسناد الحديث هو ابنٌ لأيوب بن سلمة الذي في  
الطريق التي قبله، وليس له ترجمة معروفة لأنه ليس من رواة الحديث، وهو هنا

(١) المعجم الكبير (٢٢/١٥٢).

(٢) أبو مسلم الفقيه، ت ٢٩٣هـ. (تاريخ أصبهان: ٢/٢٠٤).

(٣) محمد بن عبادة الواسطي، ثقة. (تهذيب الكمال: ٢٥/٤٤٧).

(٤) يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو  
يوسف المدني، ضعيف، ت ٢١٣هـ. (تهذيب الكمال: ٣٢/٣٦٧، والتقريب: ترجمة ٧٨٨٨).

(٥) عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري الأعرج  
المدني، عالم بالنسب متروك في الحديث، ت ١٩٧هـ. (تهذيب الكمال: ١٨/١٧٨).

إنما يروي شأناً خاصاً بأسرته وليس حديثاً عامة.

وقال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>: «وصله ابن منده من وجهٍ واحدٍ إلى أيوب بن سلمة عن أبيه عن جده» .

وقال كذلك<sup>(٢)</sup>: « وصله ابن منده من وجه آخر عن أيوب بن سلمة فقال عن أبيه عن جده، قال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، قلت: وفي سنده النضر بن سلمة<sup>(٣)</sup> وهو كذاب I. »

#### طريق أخرى مرسلّة

أخرجها الزبير بن بكار في جمهرة نسب قريش<sup>(٤)</sup> عن محمد بن سلام الأديب عن حماد بن سلمة وابن جعدبة<sup>(٥)</sup> مرسلّاً عن أمّ سلمة، في تغيير اسم الوليد بن أبي أمية أخي أم سلمة إلى "المهاجر"، وفيه أن الوليد اسم لفرعون من الفراعنة، وهي حكايةٌ مرسلّة لا إسناد لها.

(١) فتح الباري (١٠/٥٩٧).

(٢) الإصابة (٤/٢٦٢).

(٣) المروزي، لقبه "شاذان" سكن المدينة، اتموه بالوضع. (الكامل لابن عدي: ٢٧١/٨، ولسان الميزان: ١٦٠/٦).

(٤) جمهرة نسب قريش (٢/٧٠٤-٧٠٥).

(٥) هو يزيد بن عياض ابن جعدبة الليثي المدني، كذبه. (الضعفاء للعقيلي: ٣٧٨/٤، وتذويب الكمال: ٢٢١/٣٢).

## المبحث الثاني

## أقوال العلماء في ثبوت الحديث

اختلفت أقوال العلماء في الحكم على الحديث، ونحن نذكرها ونذكر ما ترجح لنا منها.

القول الأول : إبطال الحديث والحكم عليه بالوضع.

والذي قال ذلك من العلماء من يلي:

١ - الإمام الحافظ أبو حاتم ابن حبان:

قال في كتاب الجروحين<sup>(١)</sup>: « هذا خبرٌ باطل؛ ما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد » .

قال ذلك في ذكر طريق الحديث الذي تقدم أن الإمام أحمد أخرجه في المسند<sup>(٢)</sup> من طريق أبي المغيرة عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد عن عمر بن الخطاب ؓ قال: « ولد لأخي أم سلمة غلامٌ فسمَّوه الوليد، فقال رسول ﷺ: تُسمُّون الوليد بأسماء فراعنتكم، سيكون في أمي رجلٌ يُسمَّى الوليد هو أشدُّ على أمي من فرعون لقومه » .

٢ - الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي: ذكره في كتاب الموضوعات<sup>(٣)</sup>.

(١) كتاب الجروحين (١/١٢٥).

(٢) مسند الإمام أحمد (١/٢٦٥) ط مؤسسة الرسالة.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٢/١٩٤)، و(٣/٨-٩).

وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>: « اعتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في الموضوعات فلم يصب » .

وكذلك اعتمد عليه الحافظ أبي عبد الله الجورقاني (ت ٥٤٣هـ) فأورد الحديث في كتابه "الأباطيل والمناكير"<sup>(٣)</sup>.

وقد تصدّى لنقد كلام ابن حبان الحافظ ابن حجر في كتابه "القول المسدّد في الذب عن المسند"، فقال<sup>(٤)</sup>: « قول ابن حبان إنه باطل دعوى لا برهان عليها ولا أتي بدليل يشهد لها، وقوله إن رسول الله ﷺ لم يقله ولا عمر ولا سعيد ولا الزهري شهادة نفي صدرت من غير استقراء تام فهي مردودة، وكلامه في إسماعيل بن عياش غير مقبول كله فإن رواية إسماعيل عن الشاميين عند الجمهور قوية وهذا منها، وإنما ضعفوه في روايته عن غير أهل الشام » .

ثم أفاض في تقوية رواية إسماعيل بن عياش، وذكر شواهد الحديث، ثم قال<sup>(٥)</sup>: « وبهذا يعلم يطلان شهادة ابن حبان بأن رسول الله ﷺ ما قاله ولا سعيد بن المسيب ولا الزهري ولا الأوزاعي » .

(١) اللآلئ المصنوعة (٩٨/١).

(٢) فتح الباري (٥٩٧/١٠).

(٣) الأباطيل والمناكير (٢٥٥/٢-٢٥٦).

(٤) القول المسدّد (ص ١٢).

(٥) القول المسدّد (ص ١٥).

وقد ذكر العلامة ابن القيم في المنار المنيف من الأحاديث الموضوعية (١) :  
 « أحاديث ذم الوليد » ، ولكنه لم يذكر منها شيئاً بنصه، ولم يذكر أحاديث  
 التسمي باسم الوليد، وذم الوليد غير التسمي باسم الوليد.  
 القول الثاني: تضعيف الحديث.

عقد الإمام البخاري في صحيحه "باب تسمية الوليد" (٢)، ثم ذكر حديث  
 أبي هريرة رضي الله عنه في قنوت النبي ﷺ الذي فيه: « اللهم أنح الوليد بن الوليد » .  
 قال الحافظ ابن حجر في صنيع البخاري هذا (٣): « أورد الحديث الدال  
 على الجواز، فإنه لو كان مكروهاً لغيره النبي ﷺ كعادته » .  
 وقال ابن بطلال في شرح الحديث من صحيح البخاري (٤): « هذا الحديث  
 يرد ما روى معمر عن الزهري...، وحديث أبي هريرة أثبت في الحجة من بلاغ  
 الزهري فهو أولى منه » .

يعني حديث الزهري الذي قدمناه في الطريق الثانية من طرق الحديث.  
 وهذا ظاهر من البخاري أنه يرى إباحة التسمية باسم الوليد، وأنه لا يرى  
 تلك الأحاديث حجة في تحريم الاسم أو كراهته، فقد يؤخذ من صنيعه هذا  
 تضعيف الحديث.

(١) المنار المنيف (ص ١١٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب (باب رقم ١١٠).

(٣) فتح الباري (١٠/٥٩٦).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٩/٩٩).

وقال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>: «ورد في كراهة هذا الاسم حديثٌ أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود: «فمى رسول الله ﷺ أن يسمي الرجل عبده أو ولده حرباً أو مرةً أو وليداً، الحديث<sup>(٢)</sup>، وسنده ضعيفٌ جداً». وفيه محمد بن محسن العكاشي وهو متهم<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ<sup>(٤)</sup>: «من شواهد الحديث ما أخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل ؓ قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فذكر حديثاً فيه قال: الوليد اسم فرعون هادم شرائع الإسلام يبوء بدمه رجلٌ من أهل بيته<sup>(٥)</sup>، ولكنَّ سنده ضعيفٌ جداً».

في إسناده مجاشع بن عمرو وهو متهم<sup>(٦)</sup>، ومنصور بن عمار الواعظ وهو متروك<sup>(٧)</sup>، فلا يصلح ذكر هذين الحديثين.

وتضعيف هذا الحديث هو ما عليه عامة المعاصرين في الفتوى أو في التعليق على الأحاديث ونحو ذلك، يأخذون بظاهر أسانيده فيضعفون الحديث،

(١) فتح الباري (١٠/٥٩٦).

(٢) المعجم الأوسط للطبراني (حديث ٦٩٤).

(٣) محمد بن محسن العكاشي، من ولد عكاشة بن محسن الأسدي ؓ، قال ابن حجر: كذبوه. (تهذيب الكمال: ٣٧٢/٢٦، والتقريب: ترجمة ٦٣٠٨).

(٤) فتح الباري (١٠/٥٩٧).

(٥) المعجم الكبير (٣/١٢٠).

(٦) مجاشع بن عمرو، يروي عن عبيد الله بن عمر العمري، كذبوه. (الضعفاء للعقيلي: ٤/٢٦٤، لسان الميزان: ١٥/٥).

(٧) منصور بن عمار الواعظ أبو السري الخراساني، مذكور بالزهد والوعظ منكر الحديث. (الكامل لابن عدي: ٨/١٣٠، ولسان الميزان: ٦/٩٨).

ثم يبنون على ذلك إباحة التسمية بالوليد.

القول الثالث: تقوية الحديث.

قال البيهقي في حديث سعيد بن المسيب<sup>(١)</sup>: « هذا مرسلٌ جيد » .

وقال الحافظ الذهبي<sup>(٢)</sup>: « هذا ثابتٌ عن ابن المسيب ومراسيله حجة على

الصحيح » .

وقال<sup>(٣)</sup>: « وهذا من أقوى المراسيل » .

وقال الحافظ ابن حجر في حديث أم سلمة من طريق ابن إسحاق<sup>(٤)</sup>: «

هذا إسنادٌ حسن » .

وكل ذلك منهم تقويةٌ للحديث وإثباتٌ أن له أصلاً، ولذلك أخذ بعض

العلماء من الحديث كراهة التسمية بالوليد.

قال ابن قيم الجوزية وهو يذكر الأسماء المكروهة<sup>(٥)</sup>: « ومنها أسماء

الفراعنة والجبابرة كفرعون وقارون وهامان والوليد » ، ثم ذكر حديث عبد

الرزاق عن معمر عن الزهري.

فجعل من الأسماء المكروهة، ولم يجعله من المحرمات.

(١) دلائل النبوة (٦/٥٠٥).

(٢) تاريخ الإسلام (١/٣٩٩).

(٣) تاريخ الإسلام (٨/٢٨٨).

(٤) القول المسدد (ص ١٥).

(٥) تحفة المودود بأحكام المولود (ص ١٧٢).

## المبحث الثالث

### القول الراجح في درجة الحديث

قد تقدم أن أمثل طرق الحديث وأقواها طريقتان:

- ١- حديث سعيد بن المسيب مرسلاً عن النبي ﷺ بلفظ: « ولد لأخي أم سلمة غلامٌ فسمّوه الوليد، فقال رسول ﷺ: تُسمون الوليد بأسماء فراعنتكم ». .
  - ٢- حديث أم سلمة رضي الله عنهما بلفظ: « دخل عليّ النبي ﷺ وعندي غلامٌ من آل المغيرة اسمه الوليد فقال: من هذا يا أم سلمة؟ قالت هذا الوليد، فقال النبي ﷺ: قد اتخذتم الوليد حناناً، غيروا اسمه ». .
- فيتوجّه الحكم بثبوت مضمون الحديث بهذين اللفظين على أنهما ذكرّ لواقعة من السيرة تخصّ آل الوليد بن المغيرة.

تحقيق دلالة هاتين الروايتين:

في الروايات التي تقدمت في البحث تعليل النهي بعليتين:

- ١ - علة خاصة بآل المغيرة، وهي أنهم بالإلحاح على إحياء التسمية باسم الوليد وتعظيم ذلك الاسم إنما يُعظمون فرعوناً من فراعنة هذه الأمة، وهذا تعليلٌ خاصٌّ بهم ليس لسواهم ممن يسمّي بهذا الاسم غير قاصدٍ ما قصدوا، فرواية مثل تلك الواقعة هي من رواية وقائع السيرة الخاصة، وليس هو من رواية الأحكام الشرعية، وحرّيٌّ أن يثبت فهي النبي ﷺ لهم خاصة ثم لا يكون من الحديث الذي يجب على الأمة نقله، كما أنه ﷺ يفتي من يستفتيه في شأنٍ خاص، أو يُعلّم كثيراً من الناس أشياء من العلم ثم لا يُنقل ذلك، لأنّ في العلم
- (٣٩٩)

تخريج حديث نهى النبي ﷺ آل الوليد بن المغيرة عن التسمي باسم «الوليد»  
الذي بثه النبي ﷺ في أصحابه وشهره فيهم ما يكفي عن نقل كل واقعة من  
فتاويه أو تعليمه أو تنبيهه.

٢ - علة عامة للأمة، وهي أنه سيكون في الأمة رجل اسمه الوليد، وهذا  
حكم شرعي لا تستقل بإثباته أسانيد هذا الحديث ولا تقارب.

فالذي يتحرر من ذلك هو أن آل الوليد بن المغيرة - خاصة - كانوا  
منهين عن تعظيم شأن الوليد بن المغيرة وهو فرعون من الفراعنة، وذلك حكم  
لا يختصون به، بل إن كل طاغوت من الطواغيت لا ينبغي تعمد التسمي باسمه  
تعظيماً لشأنه أياً كان اسمه فيكون المسمي به منهياً عن التسمية المقترنة بقصد  
تعظيمه، وليس النهي عن الاسم نفسه، إلا أن يكون الاسم من الأسماء المستحبة  
شرعاً فلا ينهي أحد عنه مطلقاً، ويكون الإثم في القصد المنهي عنه وحسب.

فنهى آل الوليد بن المغيرة عن التسمي باسم الوليد كان من أجل ما اقترن  
به من إشعار بتعظيم شأن المسمى، وليس بأساً في الاسم نفسه.

والوليد بن المغيرة هو الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾  
[الذثر: ١١]، قال ذلك ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وقد كانت قريش تعظم الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم،  
فقد قال قتادة وغيره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ  
الْقُرَيْبِينَ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] أنهم عنوا به الوليد بن المغيرة<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير ابن جرير الطبري (٤٢١/٢٣).

(٢) تفسير ابن جرير الطبري (٥٨٢/٢٠).

## الشواهد التاريخية والشرعية للرواية:

يشهد لثبوت هذه الرواية ثلاثة شواهد تاريخية وشرعية:

١- أن تغيير اسم الوليد في عهد النبي ﷺ واقعة ثابتة:

من الثابت — تاريخياً — لدى نسائي قريش ومؤرخيها أن الوليد بن الوليد بن المغيرة (أخا خالد بن الوليد بن المغيرة) قد وُلد له في حياة النبي ﷺ ولدًا، وأنه سُمِّي أولاً الوليد ثم غيّر اسمه إلى عبد الله، فقد يكون هو المذكور في حديث أم سلمة (وأبوه ابن عمها وليس أخاً لها)، وقد يكون غيره، إلا أن يكون بينهما أحوّة رضاعة.

ومن المأثور عندهم أن تغييره كان بإشارة نبوية، لما علموا كراهته لإلحاحهم على إحياء اسم الوليد وتعظيم شأنه وقد صغره الله وحقره.

قال مصعب بن عبد الله الزبيري في نسب قريش<sup>(١)</sup> عند ذكر عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة: « قالت أم سلمة ترثي الوليد بن الوليد...، فسمع النبي ﷺ قولها فقال: ما اتخذتم الوليد إلا حناناً، فسمّوه عبد الله » .

وقال الزبير<sup>(٢)</sup>: « الوليد بن الوليد.. كان اسم ابنه عبد الله فقال رسول الله ﷺ لأم سلمة: ما اتخذتم الوليد إلا حناناً، هو عبد الله، فأسماه عبد الله » .  
وهذان النسaban هما عمدة الناس في نسب قريش.

(١) نسب قريش (ص ٣٢٩-٣٣٠).

(٢) جهرة نسب قريش (٢/٧٣٢).

وقد تقدمت الطرق التي فيها رواية تلك الواقعة عن أم سلمة رضي الله عنها بأسنادٍ لا بأس به، وهي بنت أبي أمية بن المغيرة، فالوليد بن المغيرة عمها أخو أبيها.

وصحت رواية ذلك مرسلَةً إلى النبي ﷺ عن سعيد بن المسيب وهو مخزومي من بني عمومة آل الوليد بن المغيرة.

ورواها الأخباريون عن أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة، وهو ابنُ ابنِ الذي غُيِّرَ اسمُه، ورووها كذلك عن ابنه إسماعيل بن أيوب، ونحن وإن لم نصحَّ تينك الروایتين عن النبي ﷺ إلا أننا نستدلُّ بهما على أن ذلك شيءٌ متداولٌ مذكورٌ في تلك الأسرة .

## ٢ - عمل آل الوليد بن المغيرة بما تضمنه الحديث :

قد كان من حسن إسلام آل الوليد بن المغيرة أنهم انتهوا عن تعظيم هذا الاسم لما علموا أن ذلك لا يليق بمن تبرأ من أعداء الله وقطع علائق المودة بهم، فمن آثار ذلك التي وقفت عليها ثلاث وقائع؛ كلهنَّ غُيِّرَتْ فيهنَّ الأسماء من الوليد إلى اسمٍ آخر:

الأولى : تغيير اسم الوليد بن الوليد بن الوليد إلى "عبد الله".

وهي التي ذكر النسابون، وقد تكون هي المذكورة في حديث أم سلمة.

الثانية: تغيير اسم الوليد بن خالد بن الوليد إلى "المهاجر".

أكبر ولد خالد بن الوليد بن المغيرة اثنان ولدا في الجاهلية، والظاهر أنهما

أسلما مع أبيهما، وهما عبد الرحمن بن خالد والمهاجر بن خالد<sup>(١)</sup>، وكلاهما اسمان مغيران، فإن قريشاً في جاهليتها تنكر اسم الله "الرحمن"، والهجرة معنى شرعي لا يتسمّى به إلا مسلمٌ تيمناً بالهجرة.

والذي يظهر أن عبد الرحمن مغيرٌ من اسمٍ معبّدٍ لغير الله، وأقرب ما يكون في آل المغيرة هو "عبد شمس"، لأنّ الوليد أبا خالدٍ كان يُكنى بابنه عبد شمس بن الوليد<sup>(٢)</sup>، والذي يظهر أنّ المهاجر مغيرٌ من اسم الوليد، فإنّ خالدٌ كان يكنى في الجاهلية أبا الوليد، كما دل عليه خبرٌ ذكره الزبير<sup>(٣)</sup>، ثم لما أسلم سُمّي ولداً له سليمان واكتنى به، ولعله أول مولودٍ له في الإسلام.

الثالثة: تغيير اسم الوليد بن أبي أمية بن المغيرة إلى "المهاجر".

ذكر ذلك الزبير<sup>(٤)</sup>، وقال مصعب يذكر ولد أبي أمية بن المغيرة<sup>(٥)</sup>: «المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة، أسلم وبعثه أبو بكر...».

فهو صحابي<sup>(٦)</sup> مولودٌ في الجاهلية لأنه أسلم بنفسه وكان في عهد أبي بكر ﷺ رجلاً يقود جيشاً، و"المهاجر" اسمٌ لم تعرفه قريشٌ إلا بعد النبوة والهجرة، وهذا يستلزم أن يكون الاسم مغيراً بعد أن أسلم من اسمٍ كان له في الجاهلية،

(١) نسب قريش (ص ٣٢٤، ٣٢٧).

(٢) جبهة نسب قريش (٧٢٨/٢).

(٣) جبهة نسب قريش (٧١٩/٢).

(٤) جبهة نسب قريش (٧٠٤-٧٠٥).

(٥) نسب قريش (ص ٣١٦).

(٦) انظر الإصابة (٦/١٨٠).

فقد يكون هو "الوليد" كما قال الزبير.

ففي هذه الوقائع أنَّ ثمَّ أمراً حمل آل الوليد بن المغيرة على تغيير تلك الأسماء، وما هو إلا التباعد من تعظيم عدوِّ الله استجابةً لإشارة النبي ﷺ.

٣ - استقرار الأمر على إباحة التسمية باسم الوليد :

محال أن يصحَّ نهي النبي ﷺ عن التسمي باسم من الأسماء هياً محكماً عاماً، سواء حُمِل النهي على الكراهة أو على التحريم؛ ثم لا يكون له أثر في عمل المسلمين في خير القرون، بل يكون التسمي به معلناً فاشياً!

وقد كان اسم "الوليد" كان من الأسماء المعروفة في عهد الخلفاء الراشدين، وذلك دليل على أنه لا نهي عنه، فقد عهد من عادة النبي ﷺ أنه يُغَيَّر الأسماء التي فيها مكروه شرعي، فلما أقرَّ اسم الوليد في غير آل الوليد بن المغيرة، ثم أقرَّه خلفاؤه الراشدون؛ كان ذلك دليلاً على أنه لا بأس به.

ومن الأمثلة لذلك:

١ - الوليد بن عثمان بن عفان<sup>(١)</sup>: ابن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، من زوجته فاطمة بنت الوليد بن عبد شمس بن المغيرة، ابنة عم خالد بن الوليد رضي الله عنه، قتل أبوها (الوليد) يوم اليمامة شهيداً<sup>(٢)</sup>، فسَمَّى عثمان ابنتها الوليد، وهذا يدلُّ على أنه لا محذور عنده في هذا الاسم.

(١) نسب قريش لصعب الزبيري (ص ١٠٤).

(٢) انظر جبهة نسب قريش للزبير بن بكار (٢/٧٤٤).

٢ - الوليد بن عتبة بن أبي سفيان<sup>(١)</sup>: وهو مولودٌ بعد عهد النبي ﷺ، وقد ولاه معاوية رضي الله عنه، وهذا يستلزم أنه ولد في عهد الخلافة الراشدة.

٣ - الوليد بن عبد الملك بن مروان: الخليفة الأموي المعروف، وهو مولودٌ في عهد الخلافة الراشدة.

٤ - الوليد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة<sup>(٢)</sup>: وأم عبد الرحمن بن الحارث هي فاطمة بنت الوليد بن المغيرة<sup>(٣)</sup>.

والوليد بن عبد الرحمن هو أخو الفقيه المعروف أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وهم أسرة علمٍ وشرفٍ في قريش، وأبوه تابعيٌّ من الوجهاء الفضلاء من أهل المدينة، توفي عبد الرحمن في عهد معاوية رضي الله عنه، فالغالب أنه سُمي الوليد في عهد الخلافة الراشدة.

فكل هذه الأمثلة تدل على استقرار إباحة التسمي بالوليد إذا خلا من قصد التفخيم لعدو الله ورسوله الوليد بن المغيرة.

(١) نسب قريش لصعب الزبيري (ص ١٣٢-١٣٣).

(٢) جهرة نسب قريش للزبير بن بكار (٢/٦٨٥).

(٣) جهرة نسب قريش للزبير بن بكار (٢/٧٢٨).

### الخاتمة

قد تبين مما سلف أن حديث النهي عن التسمي باسم الوليد قد روي من طرق عديدة، والحريُّ منها أن يكون ثابتاً هو ما روى الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا في نهى آل المغيرة أن يسمُوا باسم فرعون من الفراعنة هو الوليد بن المغيرة.

وكذلك ما روى ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن زينب بنت أم سلمه عن أمها أم سلمة رضي الله عنها؛ مثل ذلك.

وكلا الروايتين تثبتان الحديث إثبات واقعة من السيرة الخاصة لا إثبات أحاديث الأحكام، وقد تضافرت الشواهد المقوية لذلك، فهو مأثور مشهور عند بني مخزوم، وعند أهل العلم بأنساب قريش وأخبارها.

وأما الإخبار بأنه سيكون رجلٌ من هذه الأمة اسمه الوليد هو كفرعون، وتعليل النهي بذلك فذلك ليس حديثاً له إسنادٌ يُعَوَّل عليه، وقد أرسله حافظ المدينة وإمامها وحاوي علمها وأخبارها الإمام الزهري، وقد علم العلماء أنه لا يرسل شيئاً له شأن، وإنما يرسل ما لا إسنادٌ معروفٌ له عند أهل العلم من سواقت الروايات.

وبذلك يتحقق أن التسمية بالوليد قد أُشْعِرَ بكراهتها في عهد النبي ﷺ أناسٌ كانوا يُسَمُّون به تحليداً لذكر رجلٍ من فراعنة هذه الأمة ومن صناديد الكفر، فأشعروا بكراهية ذلك، وكان ذلك خاصاً بهم من أجل الحال التي علّمت لهم، وليس من أجل أمرٍ تكرهه الشريعة في اسم الوليد.

ولذلك اختلفت أقوال أهل العلم في درجة الحديث؛ فمن نظر إلى أنَّ الحديث لا يثبت به حكم شرعيٌّ في شأن اسم الوليد ضَعَّف الحديث، وبالغ بعضهم فحكم بأنه موضوع.

ومن نظر إلى أنه واقعة تاريخية شأها شأن السير قَوَّى الحديث ولم يأخذ منه التحريم، وأقصى ما قيل في ذلك إنه مكروه.

ومصادقاً لما حَقَّقنا من ثبوت تلك الواقعة التاريخية وجدنا الأثر العملي لذلك في غاية الظهور، فقد غيَّر آل المغيرة أسامي مواليدهم من الوليد إلى أسماء هي أرضى منه، وبقي اسم الوليد دارجاً في عهد الخلفاء الراشدين والقرون المفضلة من غير نكير ولا تحرُّج.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمدٍ وآله وسلم تسليماً.

كتبه /

عبد الرحمن بن سليمان الشايع

المدينة - الجمعة ١٤٣٨/٥/٦ هـ

## مراجع البحث

- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (ق) علي البجاوي، (ن) دار الجيل — بيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ.
- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحافظ أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني (ت ٥٤٣هـ)، (ق) عبد الرحمن الفريوائي، (ن) إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية — بنارس الهند.
- الأمالي في آثار الصحابة (الجزء الثاني)، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، (ق) مجدي السيد إبراهيم، (ن) مكتبة القرآن — القاهرة.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، (ق) عبد السلام هارون، (ن) دار الجيل — بيروت، ط الأولى ١٤١٠هـ.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (ت ٢٨٢هـ)، للحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، (ق) حسين الباكري، (ن) مركز خدمة السنة بالمدينة، ط الأولى ١٤١٣هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (ق) عمر عبد السلام تدمري، (ن) دار الكتاب العربي — بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
- تاريخ أصبهان، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، (ق) سيد كسروي حسن (ن) دار الكتب العلمية — بيروت، ط الأولى

١٤٢٠هـ.

- تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)،  
(ق) عمر بن غرامة العمري، (ن) دار الفكر — بيروت، ١٤١٥هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، (ن) دار  
الكتب العلمية، مصورة عن الطبعة الهندية.
- تحفة المودود بأحكام المولود، للإمام أبي عبد الله محمد بن أيوب ابن قيم الجوزية  
(ت ٧٥١هـ)، (ق) عثمان جمعة ضميرية، من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي،  
(ن) دار الفوائد.
- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،  
(ق) أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، (ن) دار العاصمة — الرياض ١٤٢١هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن  
المزي (ت ٧٤٢هـ)، (ق) بشار عواد، (ن) مؤسسة الرسالة — بيروت ط  
الأولى ١٤٠٠هـ.
- جهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار الزبيري (ت ٢٥٦هـ)، أشرف  
على طبعه الشيخ حمد الجاسر، من مطبوعات مجلة العرب.
- دلائل النبوة، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، (ن) دار  
الكتب العلمية — بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي  
الدمشقي (ت ٧٤٨هـ)، (ق) عدد ياشرف شعيب الأرنؤوط، (ن) مؤسسة  
الرسالة — بيروت، ط الثالثة ١٤٠٥هـ.

- شرح صحيح البخاري، لعلي بن خلف ابن بطلال القرطبي (ت ٤٤٩هـ) (ق) أبو تميم ياسر بن إبراهيم، (ن) مكتبة الرشد — الرياض، ط الثانية ١٤٢٣هـ.
- شرح علل الترمذي، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، (ق) همام عبد الرحيم سعيد، (ن) مكتبة المنار — الزرقاء — الأردن، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، (ق) محيي الدين عبد الحميد، (ن) الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية.
- الضعفاء، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، (ق) عبد المعطي قلججي، (ن) دار الكتب العلمية — بيروت، ط الأولى ١٤٠٤هـ.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولا هم البغدادي، (ن) دار صادر — بيروت.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، (ق) محفوظ الرحمن السلفي، (ن) دار طيبة — الرياض، الأولى ١٤٠٥هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (ن) دار الريان والمكتبة السلفية، ط الثالثة ١٤٠٧هـ.
- القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ن) مكتبة ابن تيمية — القاهرة، ط الأولى ١٤٠١هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت

- ٣٦٥هـ)، (ق) عادل عبد الموجود وعلي معوض، (ن) دار الكتب العلمية — بيروت، ط الأولى ١٤١٨هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، (ق) صلاح عويضة، (ن) دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤١٧هـ.
- كتاب المجروحين، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٦٠هـ)، (ق) محمود زايد، (ن) دار الوعي — حلب، ط الثانية ١٤١٥هـ.
- المستدرک علی الصحیحین، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، (ن) دار المعرفة، بيروت.
- مسند الإمام أحمد، (ق) عدد بإشراف د. عبد الله التركي، (ن) مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤٢٠هـ.
- المصنف، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، (ق) حبيب الرحمن الأعظمي، (ن) المكتب الإسلامي، ط الثانية ١٤٠٣هـ.
- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، (ق) طارق عوض الله وعبد الحسن المحسني، (ن) دار الحرمين — القاهرة ١٤١٥هـ.
- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، (ق) حمدي عبد المجيد السلفي، (ن) مكتبة ابن تيمية — القاهرة.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ق) يحيى الشمالي، (ن) مجمع الفقه الإسلامي — جدة، ط الأولى ١٤٢٨هـ.

- الموضوعات، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، (ق) عبد الرحمن محمد عثمان، (ن) المكتبة السلفية — المدينة، ط الأولى ١٣٨٦-١٣٨٨هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت ٧٤٨هـ)، (ق) علي محمد البجاوي، (ن) دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت، ط الأولى ١٣٨٢هـ.
- لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (ق) دائرة المعارف النظامية — الهند، (ن) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت، ط الثانية ١٣٩٠هـ.
- نسب قريش، لمصعب بن عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، (ق) إ. ليفي بروفنسال، (ن) دار المعارف — القاهرة، ط الثالثة.

## فهرس الموضوعات

٢	المقدمة.....
٣	المبحث الأول : جمع طرق الحديث وتصنيفها .....
٢٠	المبحث الثاني : أقوال العلماء في ثبوت الحديث .....
٢٥	المبحث الثالث : القول الراجع في درجة الحديث .....
٣٢	الخاتمة .....
٣٤	مراجع البحث .....
٣٩	فهرس الموضوعات .....